



العش لـ«الوطن»: مؤتمر تضامني لوسطاء التأمين العرب في سورية ونخطط لإحياء ملتقى دمشق للتأمين للعام القادم

عبد الهادي شباط

كشف مدير عام هيئة الإشراف على التأمين سامر العش لـ«الوطن» أنه تم ضمن المشاركة في اجتماع الهيئة العامة لرابطة وسطاء التأمين العرب بنونس انتخاب هيثم الحريري رئيس اتحاد وكلاء ووسطاء التأمين في سورية رئيساً لرابطة الوسطاء التأمين العرب وأنه تمت دعوة الهيئة للاجتماع في العام القادم في سورية، كما تم طرح عقد مؤتمر لوسطاء التأمين العرب تضامني مع سورية، مبيناً أن قطاع التأمين لم يتأثر بالظروف السياسية على المستوى العربي خلال سنوات الحرب على سورية، وأنه حافظ على مساراته، وأن المشاركة مؤخراً في تونس تأتي في هذه الاتجاه وتكرس من زيادة العمق العربي في مجال العمل التأميني، وأن سورية من الدول العربية الفاعلة في هذا المجال، كما تم الاتفاق على إحياء ملتقى دمشق التأميني خلال العام القادم والذي توقف في عام ٢٠١٢ بسبب ظروف الأزمة في سورية، وأنه يتم العمل على توسيع هذا الملتقى وزيادة المشاركات فيه، وفي الإثنى التأميني أسس تم طرح موضوع سوء الاستخدام في التأمين الصحي وأكد مدير عام الهيئة أنه ذلك بهدف زيادة الثقافة والوعي التأميني في المجتمع السوري ومساهمته في النمو الاقتصادي في ويعتبر هذا الموضوع من أكثر المواضيع المناقشة في التأمين الصحي والتي تحتاج لحلول وبين العش أن معظم حالات سوء الاستخدام ينفذها بعض مقدمي الخدمة وبعض المؤمن لهم عبر العديد من حالات التلاعب مثل الاستخدام من غير المستفيدين من التأمين الصحي أو تبديل الوصفة الطبية والتي غالباً ما يتم استبدالها بمواد تجميلية أو زيادة الإجراءات المخبرية، وحول كيف تعمل الهيئة لمعالجة هذه المخالفات أوضح أنه يتم العمل على دراسة جملة من العقوبات الرادعة للحد من هذه الظاهرة.

وحول ما علمت به «الوطن» من مصادر غير رسمية عن اجتماع موسع مرتقب لقطاع التأمين مع رئاسة الحكومة لم يود المدير العام التعليق على الموضوع مبيناً أن هناك اهتماماً حكومياً ومتابعة دائمة لعمل التأمين وعلى أعلى المستويات.

لماذا التريث في ملف تطوير التعليم المفتوح؟

اجتماعات كثيرة وتصريحات أكثر.. وغياب في القرارات!

أوتاني لـ«الوطن»: التسجيل على المفاضلة الشهر القادم



برنامج الدراسات الثانوية، مضيئة: يسمح لطلاب السنة الرابعة بالتقدم لـ٦ مقررات، وفي حال تجاوز عدد هذه المواد فإن للطلاب إمكانية التقدم إلى أربعة مقررات فقط، أما طلاب السنوات الأولى والثانية والثالثة فيتقدمون إلى ٤ مقررات سواء سجلوا عليها سابقاً أم لم يسجلوا. وأكدت نائبة رئيس الجامعة أن التسجيل على المفاضلة المفتوح في النصف الثاني من الشهر القادم.

وطلب يتقدمون إلى امتحانات الدورة الإضافية في المفتوح بجامعة دمشق والتي تبدأ غداً في برامج المحاسبة وإدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة والإعلام ورياض الأطفال والدراسات القانونية، والدراسات الدولية الدبلوماسية.

عدد أكبر من الطلاب وهو معترف به كما التعليم النظامي، مشيرة إلى أن المفتوح ليس (عالة) كما تحدث البعض. وأضافت في سياقها: إنه من الممكن التفكير جدياً بوضع الثانوية الفندقية أسوة بباقي الثانويات علماً أنه تم طرح برامج في الإرشاد النفسي والصحة النفسية ونظم المعلومات وعلم الاجتماع علماً أنه لم يصدر أي إجراء أو قرارات بخصوصه.

جامعة دمشق لشؤون التعليم المفتوح صفاء أوتاني في تصريح لـ«الوطن» أنه تم إعداد ورقة عمل مفصلة عن واقع المفتوح ولكن لم يصدر أي إجراءات جديدة حتى تاريخه، منوهة بضرورة افتتاح برامج جديدة وإعادة دراسة القرار الناظم للمفتوح على صعيد التسجيل والارتباط والمفاضلة بما يعكس على تحسين وضع نظام التعليم المفتوح، مبينة أنه بات واضحاً للجميع أن المفتوح يستوعب

استنقر المعنيون في التعليم العالي لضرورة إجراء دراسة مستفيضة لواقع التعليم المفتوح لانتشاله من انحراف مساره عن الغاية المرجوة من إعداده وتحديد هوية واضحة له تضع حداً للانتقادات التي طالته فيما يخص اعتباره «عالة» على التعليم النظامي من جهة والوقوف إلى جانبه من جهة أخرى في حتمية الاعتراف بشهادته في الخارج وتقرير وضعه محلياً. إلا أن الاجتماعات الكثيرة والتصريحات السابقة لم تغير من واقع التعليم المفتوح حتى تاريخه ولم تدفع بمجلس التعليم العالي لاستصدار قرارات جديدة تنفيذاً لتوصيات ورشة العمل التي أقيمت منذ أشهر لتقييم تجربة التعليم المفتوح، وقد يكون بسبب وجود ملفات أخرى كالتعليم المسائي تثير اهتمام وزارة التعليم العالي. يأتي ذلك التزاماً مع المطالبة بضرورة افتتاح برامج جديدة في التعليم المفتوح لاستيعاب المزيد من الطلاب، مع المطالبة أيضاً من الثانويات الفندقية بضرورة تشميلهم في التعليم المفتوح أسوة بباقي الثانويات والنقل والزراعة والصناعة والتجارة والفنون السوية. وعن هذا الموضوع أكدت نائبة رئيس

أعضاء مجلس محافظة السويداء.. يطالبون بسحب الأسلحة من أصحاب البسطات

عبير صيموعة
بدأت جلسة مجلس محافظة السويداء في دورته العادية الخامسة بنقاش حاد حول الوضع الأمني المتردي في المحافظة بعد أن تساءل عضو المجلس كنج خبو عن إمكانات اللجنة الأمنية في المحافظة؛ لافتاً إلى تقصير الجهات المعنية اتجاه حالات الخطف والخطف المضاد وعدم إجراء أي تحقيق مع المجرم عنهم من الخطف أو العناصر الوسيطة للاستفادة من المعلومات لديهم سواء من الوصول للمجموعات الخاطفة أم على الأقل تشكيل قاعدة بيانات حول تلك الشكايات. على حين تساءل عضو المجلس كريم الصالح لماذا أقرت الخطة الدراسية الجديدة قبل التأكد من جاهزية المناهج؛ وأين البنية التحتية لمثل هذه المناهج ضمن الأعداد الكبيرة لعدد التلاميذ في الشعبة الواحدة؛ وأين مكتب التربية القطري ورقابة المعلمين من المناهج؛ وإلى متى سيبقى المعلم الحلقة الأضعف الذي بات يعيش حالة مزرية من الفقر والتقصير وأصبح عاجزاً عن تأمين أبسط متطلبات أسرته؛ كما أكد معظم الأعضاء أن تبريرات وزير التربية والحجج التي قدمها حول المناهج المطورة كانت غير مقنعة. بينما أشار أحد الأعضاء منتقداً القرار الذي جاء بتوقيف عملية نقل البسطات من شوارع المدينة في اليوم الذي جرى تحديده رغم الجهود المضنية لرئيس مجلس المدينة مع أصحاب تلك البسطات لمدة تزيد على ٣ أشهر من التفاوض وتجهيز الأمانة البديلة متساوياً؛ من كان صاحب القرار؛ وما الضرورة الأمنية التي أوقفت عملية نقلها؛ على حين لفت البعض إلى ضرورة سحب الأسلحة التي بحوزة أصحاب البسطات لأنها باتت ظاهرة مزعزعة وتندرج بكارثة. إضافة إلى ما جرى طرحه فإن كثيراً من المداخلات لم تات بجديد سواء بالشكل أم بالمضمون وكانت متكررة وخاصة حول واقع آبار المياه وتعطل الغطاسات والطرق والأمور الخدمية الأخرى. بدوره أكد أمين فرع السويداء لحزب البعث فوزان شقير أنه لن يسمح لأحد بالبعث بمؤسسات الدولة والإعتداء عليها، لافتاً إلى أن الأحداث التي شهدتها المحافظة خلال الفترة الماضية هي افتعال قوضي من عدد من الخارجين على القانون الأمر الذي يجعل المسؤولية مشتركة بين الجهات المعنية والجمع المحلي لوضع حد لهذه.

«النفط» لـ«الوطن»: إقالة مديري محروقات حلب وحماة سببها ضعف الأداء وليس الفساد



علي محمود سليمان
بين مصدر مسؤول في وزارة النفط والثروة المعدنية أن القرارات التي صدرت مؤخراً بإقالة مديري محروقات حلب وحماة وريف دمشق تمت بالتنسيق مع المحافظين في المحافظات الثلاث، حيث إن مقترح الإقالة تم رفعه من المحافظ بالتنسيق مع أمين فرع الحزب نتيجة ضعف الأداء في الإدارة وعلى أساسه رفع المقترح وزير النفط والثروة المعدنية وتم التباحث في الأسماء البديلة وعلى أساسه تمت الإقالات ولا صحة لما يتم تداوله من إحالة للقضاء بتهم الفساد الإداري والمالي.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين شعيب أن دوريات الوزارة تقوم بأخذ عينات بشكل يومي وعشوائي للتأكد من عدم وجود تلاعب بالمادة أو وجود حالات لخلط بقايا الفروج النافق بالفروج المذبوح الطازج لزيادة الكميات ومن خلال التحليل يتبين إن كان هناك عمليات خلط، وهو ما يعتبر غشاً وتلاعباً وعليه يتم سحب المادة وإتلافها وإغلاق المحل لمدة شهر ويحال للقضاء. وأوضح شعيب أن تخفيض الأسعار تم بناء على دراسة لكل المواد التي تدخل في إنتاجه وبيعه، ولذلك فإن التسعيرة التي صدرت تعتبر منطقية وسيتم تطبيقها على جميع المحلات وعمليات المتابعة والرقابة مستمرة بشكل يومي، ولكن كلما تقدم الموطن بشكاوى بهذا الخصوص سيكون مساعداً لنا بضبط عدم التقيد بالأسعار. وأمس وظائف مديريات التجارة الداخلية وحماية المستهلك بالمحافظات ما يزيد على ثلاثمائة ضابط بحق أصحاب محلات الفروج

«تجارة دمشق» تطلب تحديد ثلاثة رسوم للأقمشة المستوردة لتجنب التلاعب والابتزاز

صالح حميدي
بين نائب رئيس مجلس غرفة تجارة دمشق عمار البردان لـ«الوطن»، أن مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق برئاسة غسان المعينة تضمن تحديد ثلاثة رسوم جمركية على الأقمشة المستوردة وأن تعد هذه الرسوم بطريقة واضحة وتوضوح محددة لا تقبل الاجتهاد، وذلك لتجنب أي عمليات تلاعب أو ابتزاز في إدخال الأقمشة، ضارباً مثلاً إمكانية إدخال أقمشة من نوعية الجلابيات ويقال إنها حرامات، وأيضاً موضوع الأقمشة بالشاوك والمعقد، وأن مجلس إدارة الغرفة أعز كتاباً بهذا الخصوص يتضمن دراسة لمعالجة موضوع وإشكاليات الأقمشة بشكل مفصل لرفعها إلى الجهات المعنية، موضحاً أن الغرفة كانت أعدت مذكرة من خلال اللجنة القطاعية والأسواق المتعلقة بمشاكل تجار ومستوردي الأقمشة. وأشار إلى أن لجنة الأسواق كانت بحثت في اجتماعها الثامن المشاكل الناتجة عن التغير في الأسعار الاسترشادية بالإضافة إلى المشاكل الناتجة عن اللجنة المشكّلة من المؤسسة العامة للوزن والتنسيق واتحاد غرف الصناعة واعتبار جزء كبير من الأقمشة المستوردة هي أقمشة مفروشات وأقمشة حرامات بحضور عدد من المستوردين ووضع مجموعة من الحلول لتجاوز هذه المشاكل وسيتم توجيهها إلى رئاسة الوزراء. موضحاً أن المجلس بحث عدداً من المواضيع الاقتصادية أبرزها إمكانية إقامة سوق بيع على أرض مدينة المعارض خلال الشهر العاشر من هذا العام وذلك استناداً إلى كتاب رئيس مجلس الوزراء المتضمن إقامة كل المعارض على أرض مدينة المعارض لتفعيل المدينة ونقل كافة نشاطات المعارض إلى أرض المدينة وبين أن هناك معارض تتعلق بالمدارس ورمضان وإقامة معارض موسمية معينة خلال فترة الصيف كلها ستتم في مدينة المعارض في الأيام القادمة. ولفت البردان إلى أن مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق شكل لجنة من بعض أعضاء المجلس مهمتها متابعة ملف التصدير وإعداد مذكرة للوقوف على بعض القضايا الاقتصادية والعمل على تحديد أهم المنتجات المتوفرة في السوق المحلية والقابلة للتصدير وأهم الأسواق الخارجية التي يمكن تصريف المنتجات فيها ومتطلبات توفير منتج تصديري يحافظ على سعة المنتج السوري في الأسواق الخارجية وقائمة بأهم المنتجات التي يتوفر لها أسواق تصريف خارجية ويمكن إنتاجها محلياً وتحتاج لدعم الحكومة. علماً أن المجلس وافق على دعم ورشة الخياطة التي سيقمها مبادرة «الوفاء للوطن» لدعم أسوأ وأهالي الشهداء من خلال استجواب طلبة الخياطة بكافة أنواعها من ملابس ومستلزمات عالية والمشاركة في ملتقى التجارة الدولية تحت عنوان «إعداد قادة الاقتصاد السوري».

٣٠٠ مخالفة «شاورما» ثلثها في دمشق شحيب لـ«الوطن»: نقل فروج الشاورما ضمن أكياس النايلون مسموح ضمن المحافظة

الوطن
بين معاون وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك جمال الدين شحيب أن عملية نقل مادة الفروج لمحلات الشاورما تتم ضمن أكياس من البروبلين (النايلون) من المسالخ إلى محلات بيع الفروج والشاورما، وهو ما تظنه الناس أنه عمليات لنقل فروج ناقص وهذا غير صحيح حيث إن عمليات نقل الفروج المذبوح مسموحة ضمن هذه الأكياس إن كان النقل يتم ضمن المحافظة الواحدة لمسافات ليست طويلة، ولكن إن كان النقل بين المحافظات أو مسافات طويلة فيجب أن يتم ضمن برادات. وفي تصريح لـ«الوطن» بين شعيب أن دوريات الوزارة تقوم بأخذ عينات بشكل يومي وعشوائي للتأكد من عدم وجود تلاعب بالمادة أو وجود حالات لخلط بقايا الفروج النافق بالفروج المذبوح الطازج لزيادة الكميات ومن خلال التحليل يتبين إن كان هناك عمليات خلط، وهو ما يعتبر غشاً وتلاعباً وعليه يتم سحب المادة وإتلافها وإغلاق المحل لمدة شهر ويحال للقضاء. وأوضح شعيب أن تخفيض الأسعار تم بناء على دراسة لكل المواد التي تدخل في إنتاجه وبيعه، ولذلك فإن التسعيرة التي صدرت تعتبر منطقية وسيتم تطبيقها على جميع المحلات وعمليات المتابعة والرقابة مستمرة بشكل يومي، ولكن كلما تقدم الموطن بشكاوى بهذا الخصوص سيكون مساعداً لنا بضبط عدم التقيد بالأسعار. وأمس وظائف مديريات التجارة الداخلية وحماية المستهلك بالمحافظات ما يزيد على ثلاثمائة ضابط بحق أصحاب محلات الفروج